



الهيئة العامة لسوق المال
رئيس مجلس الإدارة

قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال

رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٧

رئيس الهيئة العامة لسوق المال .

بعد الاطلاع على قانون سوق المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ،

وعلى قانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠١ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٩٧ بالأحكام المنظمة لإدارة بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة
والاسكندرية وشئونهما المالية ،

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥
لسنة ١٩٩٣ ،

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية الصادرة بقرار وزير التجارة الخارجية
رقم ٩٠٦ لسنة ٢٠٠١ ،

وعلى قرار وزير التجارة الخارجية رقم ٣٨٣ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق
رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ،

وبناء على ما عرضه مجلس إدارة البورصة،

وبناء على موافقة مجلس إدارة الهيئة على اعتماد قواعد العضوية ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة
والاسكندرية بجلسته المنعقدة في ١٢ أبريل ٢٠٠٦ ،

ق ر ر

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القواعد المرفقة بشأن عضوية بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية .





الهيئة العامة لسوق المال
رئيس مجلس الإدارة

(المادة الثانية)

يجب على جميع الشركات المرخص لها من قبل الهيئة العامة لسوق المال بالعمل في مجال الأوراق المالية، والتي تباشر أنشطة البورصة توفيق أوضاعها وفقاً لأحكام وشروط القواعد المرفقة والمعايير والاشتراطات المالية والفنية الواردة بها ، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار.

(المادة الثالثة)

يجب على جميع الشركات الأعضاء بالبورصة الالتزام بقواعد العضوية المرفقة وما تتضمنه من أحكام وشروط ومعايير وإجراءات ونماذج وملاحق، وأية تعديلات تجري عليها بناء على قرار من مجلس إدارة البورصة . ولا تكون التعديلات نافذة إلا بعد اعتمادها من الهيئة .


ومع عدم الإخلال بأحكام توفيق الأوضاع الواردة بالمادة الثانية من هذا القرار لا يجوز - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار - لغير الأعضاء والعاملين المسجلين لدى البورصة مباشرة الأعمال والأنشطة المبينة بالقواعد المرفقة بهذا القرار.

(المادة الرابعة)

على البورصة موافاة الهيئة بما تطلبه من مستندات وتقارير توضح إتباع البورصة وأعضائها لهذه القواعد وذلك وفقاً لما تحدده الهيئة.

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار والقواعد المرفقة به في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لنشره، ويعلن من خلال شاشات التعامل وجميع الوسائل المعدة لذلك ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.


هانى سري الدين
رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة لسوق المال



الهيئة العامة لسوق المال

قواعد العضوية

ببورصتي الأوراق المالية

بالقاهرة والإسكندرية



الهيئة العامة لسوق المال

الأحكام العامة

(المادة الأولى)

تهدف هذه القواعد إلى إعمال مبادئ الحوكمة والحد من المخاطر المرتبطة بالتعامل في البورصة من خلال إدارة هذه المخاطر والتحكم فيها بإعمال هذه القواعد وذلك عن طريق التصريح للعضو بالتعامل في البورصة وممارسته للأنشطة المرخص له بها من الهيئة وفقاً لإمكانيته المالية والفنية وخبرات وكفاءة المسئولين عن الشركة والعاملين بها والبرامج والنظم الآلية المستخدمة لديها لمعالجة البيانات والاكتشاف والتحذير المبكر من المخاطر التي قد تنشأ عن ممارسة العضو للأنشطة المختلفة .

(المادة الثانية)

في تطبيق أحكام هذه القواعد يقصد بالمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

(١) القانون (قانون سوق رأس المال) الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

(٢) البورصة (بورصة الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية).

(٣) الهيئة (الهيئة العامة لسوق المال).

(٤) العضو (عضو بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية).

(٥) مجلس إدارة البورصة (مجلس إدارة بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية).

(٦) رئيس البورصة (رئيس مجلس إدارة بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية).

(٧) اللجنة (لجنة العضوية بالبورصة).

(٨) شركات الوساطة (الشركات العاملة في مجال الوساطة والسمنرة في الأوراق المالية).

(٩) العاملون في الشركة العضو : (أعضاء مجلس الإدارة ، الأعضاء المنتدبون، المديرون التنفيذيون،

المنفذون المعتمدون لدى البورصة، العاملون لدى العضو الذين لهم تعامل مباشر مع الجمهور وغيرهم من





الهيئة العامة لسوق المال

العاملين الذين يصدر بتحديدهم قرار من مجلس إدارة البورصة وتعتمده الهيئة).

(١٠) الداخليين : (العاملون بالشركات المصدرة أو غيرهم ممن يمكنهم الإطلاع على المعلومات الداخلية والمعلومات ذات الطبيعة المحددة لتلك الشركات والتي لم يتم إعلانها لجمهور المتعاملين أو لم يتم نشرها سواء لفئة محددة أو لعدة جهات والتي قد يكون لها تأثير واضح على أسعار الأوراق المالية المتداولة أو القابلة للتداول).

(١١) المعلومة الجوهرية: (المعلومة أو المعلومات التي يكون لها تأثير ملموس على سعر الورقة المالية المطروحة للتداول، أو تأثير على القرارات الاستثمارية للمتعاملين عليها، أو تأثير على اتجاهات التعامل في السوق).

تكون أياً من الأحداث التالية - على الأخص - معلومة جوهرية:-

- العقود وخطابات النوايا المتعلقة بأعمال الشركة المصدرة و التي توقعها هي أو أي من كيانات المجموعة المرتبطة بها.
- الوعود والتفديرات والتنبؤات والتصورات المرتبطة بعمل الشركة أو أي من كيانات المجموعة المرتبطة بها
- أي حدث يرتبط بالشركة المصدرة يعتبره المستثمر العادي ذا أهمية عند اتخاذ قراره بالتعامل على الورقة .
- أي حدث يرتبط بالشركة المصدرة يكون من المرجح عند الإعلان عنه أن يؤثر على السعر السوقي للورقة المالية.

و تصبح المعلومة الجوهرية معلنة ، عندما يتم إتاحتها لجمهور المتعاملين في وقت واحد وبذات الطريقة وفقاً للقواعد والإجراءات الحاكمة والمنظمة للإفصاح بالبورصة .

(١٢) المعلومات الداخلية: (أي من المعلومات الجوهرية التي لم يتم إعلانها لجمهور المتعاملين و تكون مرتبطة بأعمال شركة من الشركات المقيدة بالبورصة أو أي من كيانات المجموعة المرتبطة بها.

(١٣) المطلع على المعلومات الداخلية : (كل من اطلع على معلومات بشأن الشركة أو ما تصدره من أوراق مالية من شأنها تحقيق منفعة لصالحه أو لصالح شخص آخر، وسواء تم الإطلاع بصورة شرعية أو غير شرعية).





الهيئة العامة لسوق المال

شرعية وسواء اطلع بنفسه على المعلومات أو وصلت إلى علمه عن طريق شخص آخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

(١٤) المتعامل الداخلي: (كل شخص حقق نفعاً سواء بطريق مباشر أو غير مباشر لنفسه أو لغيره من تعامله بناء على معلومات داخلية أو استغلاله لها، و يعتبر المستفيد من المعلومات المشار إليها قد حقق نفعاً منها في تطبيق أحكام المادة (٦٤) من القانون في هذه الحالة)





الهيئة العامة لسوق المال

الباب الأول

شروط وإجراءات الالتحاق بعضوية البورصة

مادة (١)

العضوية بالبورصة

تكون عضوية البورصة للشركات المرخص لها من قبل الهيئة العامة لسوق المال بمزاولة عمليات الوساطة في الأوراق المالية وغيرها من الأنشطة المرتبطة بأنشطة الوساطة والمبينة تفضيلاً بهذه القواعد.

مادة (٢)

طلب الانضمام لعضوية البورصة

يكون التقدم بطلب عضوية البورصة إلى لجنة العضوية المنصوص عليها في المادة (٤) من هذه القواعد وذلك على النموذج الذي تعده البورصة وتعتمده الهيئة .
ويجب تسجيل أسماء جميع العاملين عند العضو لدى البورصة وذلك وفقاً للشروط والأحكام الواردة بهذه القواعد.

مادة (٣)

مستندات طلب العضوية

يجب أن يكون طلب عضوية البورصة موقفاً عليه من الممثل القانوني للشركة طالبة العضوية ومبصوماً ببصمة خاتمها ومرفقاً به المستندات الآتية :



١. مستخرج رسمي من السجل التجاري للشركة طالبة .
٢. نسخة من النظام الأساسي للشركة وفقاً لآخر تعديل به .



الهيئة العامة لسوق المال

٣. مستخرج من ترخيص الهيئة العامة لسوق المال بمزاولة أحد الأنشطة المتعلقة بالتعامل في الأوراق المالية.
٤. بيان معتمد من الهيئة بجميع الجزاءات التي تكون الهيئة قد وقعت عليها على الشركة أو أحد العاملين بها سواء الحاليين أو السابقين.
٥. بيان معتمد من شركة الإيداع والقيود المركزي يوضح مدى التزام الشركة بالوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المحددة من الشركة ولجنة إدارة صندوق ضمان التسويات.
٦. عنوان المقر الرئيسي لمزاولة نشاط الشركة وعناوين الفروع داخل وخارج مصر.
٧. هيكل المساهمين بالشركة وبيان بأعضاء مجلس الإدارة وأسماء الممثلين القانونيين للشركة وعناوين إقامتهم وسيرتهم الذاتية.
٨. إذا كانت الشركة طالبة العضوية مملوكة أو مرتبطة في الملكية أو الإدارة مع شركات أو جهات أخرى أو تحت إشراف شركات أو جهات أخرى فيجب تقديم الهيكل التنظيمي المجمع لهذه الشركات والجهات وبيان يوضح نسب الملكية والعلاقة متضمنا أسماء وعناوين الأشخاص و الجهات ذات العلاقة موضحا به العلاقة المالية والوظيفية بينهم وبين الشركة، بالإضافة إلى بيان بهيكل مساهمي الشركة أو الجهة المرتبطة وبيان بأعضاء مجلس إدارتها وأسماء الممثلين القانونيين لها وعناوين عملهم وسيرتهم الذاتية.
٩. بيان يوضح استثمارات الشركة في الشركات الأخرى التابعة لها أو المرتبطة بها وهيكل مساهمي هذه الشركات وبيان بأعضاء مجالس إدارتها وأسماء الممثلين القانونيين لها وعناوين إقامتهم وسيرتهم الذاتية.
١٠. صحيفة الحالة الجنائية لكل من الممثلين القانونيين والمديرين العاملين بالشركة.
١١. نسخة من خطة العمل الحالية للشركة أو المستندات التي توضح النشاط الحالي والمقترح لها.
١٢. بيان يوضح الهيكل التنظيمي للشركة يتضمن أسماء ووظائف العاملين وبيان الوصف الوظيفي بها وشهادة بالمؤهلات والخبرات التي تناسب مهامهم.





١٣. نسخة من نظم العمل الآلية لدى الشركة لمعالجة البيانات بدءاً من مرحلة فتح حسابات مستقلة لكل عميل (عام - نقدي - التمان - أرصدة أوراق مالية) وإصدار وتحرير الأوامر والربط مع نظام التداول بالبورصة آلياً وإمساك حسابات للعملاء والربط الآلي مع نظام المقاصة والتسوية والإيداع المركزي وإصدار القوائم وكشوف الحسابات، على أن يقدم العضو بياناً معتمداً من الهيئة وبياناً معتمداً من شركة المقاصة يفيد مدى استيفاء العضو لمتطلبات الربط الآلي مع كل منهما.

١٤. إقرار من الممثل القانوني للشركة بمسئوليته عن صحة المستندات والبيانات السابقة وأنها وفقاً لآخر تعديل لها، وتعهد بموافاة البورصة فوراً بأية تعديلات تطرأ على المستندات أو البيانات المقدمة فور حدوث التعديل.

١٥. شهادة عضوية إحدى الجمعيات المهنية في مجال سوق المال المعتمدة لدى الهيئة، وفقاً للشروط وبالأوضاع التي يصدر بتحديداتها قراراً من الهيئة.

ويجب أن تكون جميع المستندات المقدمة مبصومة ببصمة خاتم الشركة.

وللبورصة مخاطبة الجهات المعنية للتأكد من صحة البيانات والإقرارات المقدمة من الشركة، كما يكون لها اتخاذ أي من التدابير المتصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون في حالة اكتشاف عدم صحة أي من البيانات أو الإقرارات المشار إليها.

مادة (٤)

تشكيل لجنة العضوية بالبورصة

يصدر بتشكيل لجنة العضوية بالبورصة قرار من مجلس إدارتها، وتشكل من تسعة أعضاء برئاسة رئيس مجلس إدارة البورصة وعضوية:

١. ستة من أعضاء مجلس إدارة البورصة يراعى في اختيارهم تمثيل القنات المختلفة بالمجلس

٢. أحد المديرين بالبورصة .

٣. أحد المستشارين القانونيين بالبورصة .





الهيئة العامة لسوق المال

ويعاون اللجنة في أداء مهامها إدارة للعضوية بالبورصة تكون هي الإدارة التنفيذية المسنونة عن أوضاع وإجراءات العضوية، ويكون مدير إدارة العضوية مقرراً للجنة. وفي جميع الأحوال يتم التعامل مع اللجنة من خلال إدارة العضوية .

مادة (٥)

اجتماعات لجنة العضوية

تجتمع لجنة العضوية بدعوة من رئيسها مرة على الأقل كل شهر وكلما دعت الضرورة لذلك، ولا يصح اجتماعها إلا بحضور أغلبية أعضائها، وتصدر قراراتها بأغلبية الحضور، وفي حالة التساوي يرجح جانب الرئيس.

مادة (٦)

اختصاصات لجنة العضوية بالبورصة

تختص لجنة العضوية بما يلي :

١. فحص طلبات العضوية والتحقق من استيفائها للمستندات والبيانات والشروط والمعايير والمتطلبات الخاصة بالعضوية بالبورصة واتخاذ قرار بشأنها .
٢. دراسة انقضاء وإنهاء العضوية ورفع توصية لمجلس إدارة البورصة للبت في ذلك .
٣. التحقق من استمرار توافر المعايير والاشتراطات الفنية والمالية لكل عضو .
٤. اتخاذ التدابير المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون.
٥. تلقي وفحص ودراسة مقترحات وشكاوى الأعضاء واتخاذ قرارات فيها وذلك دون الإخلال بمهام الإدارات القانونية بالبورصة ، وذلك وفقاً للضوابط والقواعد التي تضعها اللجنة ، ويعتمدها مجلس إدارة البورصة.





الهيئة العامة لسوق المال

مادة (٧)

فحص طلب العضوية

يخضع طلب العضوية للأحكام التالية:

١. يتم تقديم طلب العضوية ومرفقاته لإدارة البورصة مصحوبا بتحديد أنواع الأنشطة التي ترغب الشركة في مزاولتها.
 ٢. تقوم إدارة العضوية بدراسة الطلب وتخطر مقدمه بالمستندات غير المستوفاة خلال يومي عمل ، وعليها إعداد مذكرة بالرأي في الطلب يتم عرضها على اللجنة في موعد أقصاه أسبوع من تاريخ تقديم الطلب.
 ٣. تتولى اللجنة دراسة المذكرة المعروضة عليها في ضوء الطلب المقدم والمستندات المرفقة به ورأي إدارة العضوية ، وعلى اللجنة أن تخطر طالب العضوية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه الطلب بالمستندات والبيانات الواجب استيفائها وفقا لأحكام هذه القواعد.
 ٤. على اللجنة أن تصدر قرارها بالبت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه مستوفياً البيانات المطلوبة ومرفقة به المستندات اللازمة.
- ويكون قرار اللجنة بقبول الطلب أو برفضه أو بإرجاء نظره لاستيفائه. ويجب أن يتضمن قرار قبول الطلب تحديد الأنشطة التي يمكن للمعضو مزاولتها، وقسم العضوية الذي يدرج به ، فإذا صدر القرار بالرفض أو بالإرجاء وجب أن يكون مسييا وأن يخطر الطالب به.
- وفي حالة استيفاء العضو للبيانات والمستندات التي طلبت اللجنة استيفائها على اللجنة أن تصدر قرارها بالبت في الطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاستيفاء.
- وفي جميع الأحوال يخطر مقدم الطلب بقرار اللجنة خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ صدوره وعلى البورصة إخطار الهيئة بالقرارات التي تصدر من اللجنة خلال أسبوع من تاريخ صدورها.
- ويجوز للمعضو التقدم بطلب جديد بعد ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ صدور قرار اللجنة بالرفض بالأسباب.



التليفون
الفاكس

Website: www.cma.gov.eg

٢٠ شارع عماد الدين - للقاهرة - ج.م.ع
البريد: ١١١١١ - ص.ب.: ٦١٨ - القاهرة



الهيئة العامة لسوق المال

ويجوز التظلم من قرارات اللجنة في طلبات القيد، وذلك لمجلس إدارة البورصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار بالقرار المتظلم منه.

مادة (٨)

تسجيل العاملين في الشركة العضو

يجب أن تسجل لدى البورصة أسماء جميع العاملين في الشركة العضو الذين يباشرون علي أي وجه وبأي قدر معاملات بالبورصة أو مع عملاء العضو.

ويقتصر قبول التسجيل على العاملين المرخص لهم بمباشرة النشاط من الهيئة، ويحظر إجراء أية معاملات من غير العاملين المرخص لهم بمباشرة النشاط من الهيئة، والمسجلين لدى البورصة.

ويجب أن ترفق بنموذج طلب التسجيل المستندات التالية:

١. صحيفة حديثة للحالة الجنائية.
٢. مستخرج من الترخيص الصادر من الهيئة بمزاولة أعمال الوساطة وغيرها من الوظائف التي يصدر بشأن تحديدها قرار من الهيئة.
٣. بيان بالتاريخ المهني والخبرات وبيان معتمد من الهيئة بالجزاءات الصادرة خلال الثلاث سنوات السابقة علي تقديم الطلب.
٤. ما يثبت أن طالب التسجيل لم يعلن إفلاسه خلال السنوات الخمس السابقة.
٥. المؤهل الدراسي الحاصل عليه طالب التسجيل .
٦. تعهد كتابي من طالب التسجيل بالتزامه بأحكام القوانين واللوائح والقرارات والقواعد الحاكمة للعمل بالبورصة.

ويجب على من يرغب في التسجيل كمنفذ في البورصة اجتياز اختبار تعدد البورصة لقياس مدى إلمامه بالقواعد والإجراءات المنظمة للتعامل بالبورصة ونظم التداول المعمول بها .



التليفون: (٢٠١) ٥٧٤٥٦٩٨

الفاكس: (٢٠٢) ٥٧٤٥٦٩٨

Website: www.cma.gov.eg

٢٠ شارع عماد الدين - القاهرة - ج.م.ع
البريدى: ١١١١١ - ص.ب.: ٦١٨ - القاهرة



الهيئة العامة لسوق المال

وعلى البورصة إخطار الهيئة بأسماء الأشخاص الذين تم تسجيلهم في البورصة بعد استكمالهم شروط التسجيل، وذلك خلال أسبوع من تاريخ التسجيل.

مادة (٩)

رسوم العضوية

يلتزم العضو بسداد رسم واشتراكات القيد المنصوص عليها في المادة (١٩) من القانون، وذلك مع طلب القيد بالنسبة إلى الرسم وفي موعد أقصاه ٣١ يناير من كل عام بالنسبة إلى الاشتراكات.

مادة (١٠)

سلطة البورصة في التحقق من التزام الأعضاء

بقواعد العضوية

مع عدم الإخلال بالسلطات والحقوق المقررة للهيئة والمنصوص عليها بالقانون ولائحته التنفيذية يكون للجنة الحق في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من أن العضو والعاملين بالشركة العضو ملتزمين بالتطبيق السليم لما تفرضه عليه القواعد والقرارات الحاكمة لنشاطه.

كما يكون للجنة الحق في اتخاذ أي من التدابير المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون في حال مخالفة العضو أو أي من العاملين بالشركة العضو لتلك القواعد والقرارات.

وعلى البورصة أن تخطر الهيئة فوراً بأية معلومات تتوافر لديها بشأن مخالفة أي من الأعضاء أو أي من العاملين لديه لتلك القواعد والقرارات.





الهيئة العامة لسوق المال

مادة (١١)

انقضاء وإنهاء العضوية

تنقضي العضوية في الحالات الآتية:

١. انقضاء الكيان القانوني للعضو .

٢. إلغاء الترخيص بممارسة النشاط الذي تتم مزاويلته بالبورصة .

٣. تصفية نشاط العضو بمراعاة أحكام المادة ٣٣ من القانون .

ويجوز للعضو طلب إنهاء عضويته بمراعاة أحكام تلك المادة على أن يقوم بعرض طلبه على البورصة قبل التاريخ الذي يطلب إنهاء عضويته اعتباراً منه بمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر يقوم خلالها بالوفاء بجميع ما عليه من التزامات تجاه الغير.

ويصدر بالبيت في الطلب قرار من مجلس إدارة البورصة بناء على عرض لجنة العضوية، ولا تجوز إجابة الطلب إلا بعد التحقق من وفاء العضو بالتزاماته المشار إليها.





الهيئة العامة لسوق المال

الباب الثاني

الأنشطة ووظائف الأعضاء

(مادة ١٢)

الأنشطة التي يزاولها الأعضاء والعاملون لديه المسجلون لدى البورصة

للعضو من خلال العاملين لديه المسجلين لدى البورصة مزاوله الأنشطة الوارد بهذه المادة وذلك بعد استيفاء المعايير والاشتراطات المالية والفنية الصادرة بها قرار مجلس إدارة البورصة والمبينة بالملحق رقم (١) وكذلك الاشتراطات التي منح على أساسها الترخيص.

وتحدد الأنشطة التي يسمح بمزاولتها بالبورصة بمجموعتين من الأنشطة طبقا لمدي توفر والالتزام بهذه المعايير والاشتراطات وذلك على النحو الآتي:

مجموعة الأنشطة الأساسية :

هي الأنشطة التي يمكن مزاولتها لجميع أعضاء البورصة بشرط الحصول على ترخيص لمزاولة نشاط الوساطة في الأوراق المالية والوفاء بالمعايير والاشتراطات المالية والفنية التي تتضمنها القواعد الحاكمة للتداول بالبورصة وتتضمن الأنشطة الآتية:

١. التداول الحاضر فقط دون الآجل بما في ذلك التداول من خلال شاشات بمقر العضو.

٢. سوق الأوامر - خارج المقصورة.

٣. سوق الصفقات - خارج المقصورة.

مجموعة الأنشطة المتخصصة :

وهي الأنشطة التي يمكن مزاولتها من قبل أعضاء البورصة بشرط الحصول على التراخيص اللازمة من قبل الهيئة والوفاء بجميع معايير الملاءة المالية والفنية المطلوبة لمزاولة هذه الأنشطة، وتتضمن الأنشطة الآتية:

١. شراء الأوراق المالية بالهامش .





الهيئة العامة لسوق المال

٢. اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع .
 ٣. الشراء والبيع في ذات الجلسة.
 ٤. الظروف العامة والخاصة وعروض الشراء .
 ٥. المتعاملون الرئيسيون في السندات .
 ٦. أنشطة أمناء الحفظ.
 ٧. التداول الإلكتروني.
 ٨. الأنشطة الأخرى التي تضاف ويرخص للأعضاء بمزاوتها من الهيئة.
- وتصدر البورصة ملحقا منفصلا بالمتطلبات والمعايير الخاصة بكل نشاط وفق الاعتماد من الهيئة.

(مادة ١٣)

تصنيف أعضاء البورصة

يتم تصنيف أعضاء البورصة علي النحو الآتي:

القسم الأول : عضو منفذ ويقوم بالتسوية :

يصرح للعضو بهذا القسم بمزاولة مجموعة الأنشطة الأساسية وحدها دون الأنشطة المتخصصة وفقا للترخيص الصادر له من الهيئة وفي ضوء الملاءة المالية للعضو وإمكانياته الفنية.

القسم الثاني : عضو منفذ ويقوم بالتسوية من خلال أحد أمناء الحفظ:

ويلدج بهذا القسم أعضاء البورصة من غير الأعضاء بشركة الإيداع والقيود المركزي بشرط توقيعهم لاتفاق مكتوب مع أحد أمناء الحفظ لتتم التسوية من خلاله ولهم مزاولة الأنشطة وفقا للترخيص الصادر من الهيئة وفي ضوء الملاءة المالية للعضو وإمكانياته الفنية.





الهيئة العامة لسوق المال

القسم الثالث : عضو منفذ يقوم بالتسوية ومزاولة الأنشطة المتخصصة:

ويصرح للعضو بهذا القسم مزاولة مجموعة الأنشطة الأساسية بالإضافة إلى جواز مزاولة أي من الأنشطة المتخصصة وفقا للترخيص الصادر من الهيئة وفي ضوء الملاءة المالية للعضو وإمكانياته الفنية.

القسم الرابع : المتعاملون الرئيسيون.

ويدرج بهذا القسم أعضاء البورصة من البنوك الحاصلة علي ترخيص متعامل رئيسي من الهيئة، والأعضاء من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية الحاصلة علي الترخيص والذي يتطلب الحصول علي ترخيص التعامل والوساطة والسمسرة في السندات وفقا للمادة الثالثة من مواد الإصدار لقرار وزير المالية رقم ٤٨٠ لسنة ٢٠٠٢ .

القسم الخامس : أمناء الحفظ.

ويدرج بهذا القسم أعضاء البورصة الحاصلين علي ترخيص مزاولة نشاط أمين الحفظ .

(مادة ١٤)

معايير مزاولة الأنشطة

يسمح للعضو بمزاولة كل أو بعض الأنشطة المبينة في المادتين السابقتين من هذه القواعد وذلك بناء على ما تجريه لجنة العضوية من دراسة تتناول مدى توافر العناصر الآتية:-

١ . مدى استيفاء العضو للمعايير والاشتراطات لمزاولة الأنشطة وفقا للملحق المرفق رقم (١) .

٢ . مدى قدرة العضو علي الاحتفاظ في كل وقت بمتطلبات معايير الملاءة المالية والفنية وفقا للأحكام الواردة بالقانون ولائحته التنفيذية والقرارات والقواعد الصادرة تنفيذا لهما والأحكام الواردة بهذه القواعد.

٣ . مدى توافر المعايير التقنية لدى العضو وفقا لما ينظمه القانون ولائحته التنفيذية والقرارات والقواعد

الصادرة تنفيذا لهما والأحكام الواردة بهذه القواعد وعلى الأخص بالنسبة إلى ما لدى العضو من نظم



التليفون : ٥٧٤٥٥٩٨ (٢٠٢)

الفاكس : ٥٧٤٥٥٩٨ (+٢٠٢)

Website: www.cma.gov.eg

٢٠ شارع عماد الدين - القاهرة - ج.م.ع
البريد: ١١١١١ - ص.ب.: ٦١٨ - القاهرة



الهيئة العامة لسوق المال

آلية لمعالجة البيانات من حيث فتح حسابات مستقلة لكل عميل وإصدار وتحرير الأوامر والمتابعة والربط مع نظام التداول بالبورصة ومتابعة ذلك آلياً وإمساك حسابات للعملاء والمتابعة والربط الآلي مع نظام المقاصة والتسوية والإيداع المركزي وإصدار الفواتير وكشوف الحسابات .

٤ . نطاق الأنشطة التي حصل العضو على ترخيص بمزاومتها من الهيئة

٥ . مدى التزام العضو تجاه عمليات المقاصة والتسوية وصندوق ضمان التسويات .

٦ . خبرات و مؤهلات الأعضاء المنتدبين والمديرين التنفيذيين والعاملين في الشركة العضو في ضوء الضوابط الصادرة إعمالاً لأحكام المادة (٢٩) من القانون.

وإذا فقد العضو أحد المعايير أو الشروط التي أذن له بممارسة النشاط وفقاً لها، يكون للجنة العضوية اتخاذ أي من الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٨٩ مكرراً (ج) و ٨٩ مكرراً (د) من اللائحة التنفيذية للقانون لحين استيفاء ما فقده العضو من المعايير والاشتراطات وذلك خلال المدة التي تحددها له اللجنة، وفي حالة عدم التزام العضو بذلك خلال المدة المحددة، تقوم اللجنة باتخاذ أحد التدابير التي تراعى لها في شأن العضو وترفع التوصية بعد اعتمادها من مجلس إدارة البورصة إلى الهيئة للبت فيها





الهيئة العامة لسوق المال

الباب الثالث

حقوق والتزامات الأعضاء

مادة (١٥)

حقوق الأعضاء

دون الإخلال بحقوق الأعضاء الواردة في أي من القوانين أو اللوائح أو القواعد أو القرارات الحاكمة والمنظمة للتعامل في البورصة تكون للأعضاء الحقوق الآتية:

١. للعضو أن يتقدم للجنة بما لديه من ملاحظات أو مقترحات بشأن تطوير أو تحديث قواعد العضوية المعمول بها.
٢. للعضو الحق في التقدم بشكوى لرئيس البورصة أو اللجنة سواء من عميل لديه أو من الأعضاء الآخرين أو أي إدارة من إدارات البورصة على أن تكون الشكوى مدعومة بالمستندات التي تؤيد صحة الشكوى.
٣. للعضو التظلم وفقاً للأحكام الواردة بهذه القواعد.

مادة (١٦)

الالتزام بالإفصاح عن القوائم المالية السنوية والربع سنوية

على العضو تقديم القوائم المالية السنوية للبورصة والهيئة في موعد أقصاه تسعون يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية، والقوائم المالية الربع السنوية في موعد أقصاه خمسة وأربعون يوماً من تاريخ انتهاء ربع السنة، وذلك كله طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.





الهيئة العامة لسوق المال

مادة (١٧)

القروض المساندة

لا يعدد بالقروض المساندة في حساب صافي رأسمال الأعضاء إلا إذا توافرت فيها الشروط الواردة باللائحة التنفيذية للقانون.

مادة (١٨)

تعديل النشاط أو وقفه

لا يجوز لأي عضو مزاوله أنشطة جديدة أو التوقف عن أحد الأنشطة التي يزاولها قبل عرض الأمر على اللجنة وموافقتها .

وعلى العضو إخطار إدارة العضوية فور إجراء أي تعديلات في رأس ماله .

كما يلتزم العضو بإخطار اللجنة بأية ظروف أو حالات من شأنها الإخلال بالمعايير أو الاشتراطات التي سمح له وفقا لها بمزاولة الأنشطة.

مادة (١٩)

التزام العضو قبل العمل

يلتزم العضو بما يلي :

١. استيفاء نموذج "أعرف عميلك" وعلي أن يحدث هذا النموذج مرة علي الأقل كل عامين وكلما دعت الحاجة لذلك وتوقيع عقد مع العميل طبقاً لنموذج العقد المرفق بالمادة ٢٥٦ من اللائحة التنفيذية للقانون.

٢. توقيع عقود إضافية مع العملاء في الأنشطة التي تتطلب ذلك وفقاً للنماذج الملحقة بهذه القواعد.

٣. التحقق من شخصية وصفة وأهلية وأحقية العملاء وممثليهم ووكلائهم للتعامل والتصرف وفي إصدار الأوامر بالبيع أو بالشراء، والتحقق من صحة التوقيعات الواردة بهذه الأوامر وذلك تحت كامل المسؤولية القانونية للعضو.



الهيئة العامة لسوق المال

٤. اتخاذ الإجراءات اللازمة للفصل الكامل في البنوك بين الحساب النقدي للعملاء والحساب النقدي للعضو بحيث يكون كلا منهما في حساب منفصل وكذلك الفصل دفتريا وبطريقه آلية مؤمنة بوضوح لدى العضو بين الحسابات التقديرية لكل عميل ، ومراعاة حقوق العملاء تجاه أرصدهم النقدية المودعة بالبنوك، وخاصة فيما يتعلق بأي عوائد منها طبقا للاتفاق المبرم مع العميل.

٥. اتخاذ الإجراءات اللازمة للفصل الكامل بين الأرصدة الورقية للعملاء .

وفي جميع الأحوال يجب عدم استخدام أية حسابات أو أرصدة تخص عميل معين لتغطية حسابات أو أرصدة تخص عميلا آخر ، وأن يتم الاحتفاظ بالمستندات المؤيدة للإجراءات السابقة بما يكفل التحقق من سلامة التطبيق وإتاحتها للبورصة والهيئة فور طلبها.

٦. الفصل التام بين مهام وظيفة إدارة حسابات العملاء والتعامل مع العملاء بصفة عامة والقائمين عليها من جهة وبين مهام وظيفة التنفيذ للتعامل بنظم التداول بالبورصة والقائمين عليها من جهة أخرى.

٧. تعريف العميل بالأنواع المختلفة للأنشطة التي يمارسها العضو ومزايا ومخاطر كل منها.

٨. إخطار عملائه بأية معلومات جوهرية يتم الإفصاح عنها بالبورصة، وتكون ذات صلة بأوامر البيع أو الشراء التي أصدرها هؤلاء العملاء للعضو، ولم يكن قد تم تنفيذها قبل هذا الإفصاح ويتم الإخطار المشار إليه عن طريق أي من الوسائل المحددة بهذه القواعد لتلقي الأوامر من العميل.

٩. إرسال كشوف حساب دورية مرة كل شهر للعملاء موضحة حركة الأرصدة الخاصة بهم، إضافة إلى وجوب التزام المراقب الداخلي للعضو بإخطار الهيئة والبورصة في حالة وجود أي اختلاف أو اعتراض من العملاء على الأرصدة المرسنة ، وذلك خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ استلام العضو اعتراض العميل.



مادة (٢٠)

التزام العضو بمعاونة العملاء محدودى الخبرة

على العضو قبل قيامه بتنفيذ عمليات لصالح عميل محدود الخبرة في مجال أسواق المال - وفقا للبيانات المستوفاة في نموذج التعرف على العميل - أن يتيح له الحصول على المعلومات اللازمة التي تتيح للعميل اتخاذ قراره الاستثماري.



مادة (٢١)

التزامات الأعضاء المتعلقة بالتقارير

يلتزم العضو أن يخطر البورصة والهيئة فوراً وكتابة إذا طرأ عليه أحد الأمور الآتية:

١. رفع دعوى قضائية أو اتخاذ أي إجراء قانوني ضد العضو أو أحد العاملين لديه مما يرتبط بنشاطه في البورصة، أو إقامة دعوى عمومية ضد أحد المؤسسين أو المديرين أو العاملين لدى العضو.
٢. حدوث أي تغيير في الإدارة أو الهيكل الإداري أو النظام القانوني للعضو.
٣. حدوث أي تغيير في هيكل مساهمي العضو يترتب عليه تجاوز ما يملكه ٥% من أسهم رأس مال العضو.
٤. عجز أو توقف العضو عن الوفاء بديونه أو التزاماته المالية تجاه الغير.
٥. تجاوز الائتمان الممنوح للعملاء الحدود المقررة للأعضاء وفقاً لضوابط مزاولة الأنشطة المرخص لهم بها أو الإخلال بأي من النسب والمعايير المالية الإضافية التي تتضمنها اللائحة التنفيذية للقانون.
٦. المتغيرات التي قد تؤدي للإخلال بأي من المعايير المالية الواجب عليه الالتزام بها والحد الأدنى من صافي رأس المال الواجب على العضو الاحتفاظ به.
٧. الظروف التي تطرأ ويكون من المحتمل أن تضعف من قدرة العضو على حماية حقوق عملائه مع بيان أسباب وملايسات تلك الظروف والخطوات والإجراءات التي اتخذها أو التي سيتخذها.

مادة (٢٢)

إدارة المخاطر

يلتزم كل عضو بتشكيل إدارة لديه تختص بإدارة المخاطر تقوم بدراسة وتحديد المخاطر التي يتعرض لها وأسلوب وكيفية إدارتها والحد منها والتغلب عليها ومتابعة الالتزام بالحد الأدنى للملاءة المالية والمعايير التقنية للعضو، وعلى العضو وضع النظم التي تكفل للإدارة أداءها لمهامها بدقة.





مادة (٢٣)

نظام الرقابة الداخلية

على العضو إعداد نظام للرقابة الداخلية لتحقيق الانضباط لجميع الأعمال التي يؤديها العاملون والمنفذون لعملياته، والتأكد من صحتها ويكون العضو مسؤولاً عن كفاءة نظام الرقابة الداخلية لديه. كما يجب على العضو إعداد دليل واضح لإجراءات الرقابة الداخلية التي يتم إتباعها وأن يتم تحديد المسؤولين عن الإدارة مع بيان مسمياتهم الوظيفية ومؤهلاتهم، وتحديد المراقب الداخلي، ويجب على العضو التحقق من كفاءة المسؤولين عن الرقابة وذلك في ضوء الدورات التدريبية التي حصلوا عليها أو سنوات خبراتهم، وذلك بالإضافة إلى التحري عن مدى أمانة وكفاءة العاملين الذين تربطهم علاقة مباشرة بالعملاء أو لهم دور في تنفيذ أوامر العملاء.

مادة (٢٤)

التزامات المراقب الداخلي

تلتزم إدارة الرقابة الداخلية لدى العضو بالعمل على رفع كفاءة وفعالية الأداء بالإدارات المختلفة لدى العضو ، والتحقق من التطبيق الكامل لجميع القواعد والقرارات الحاكمة للتعامل وعلى الأخص:

١. التحقق من وجود دليل لإجراءات العمل بكل إدارة من الإدارات لدى العضو متضمناً اختصاصات كل منها وأسلوب توزيع العمل.
٢. التحقق من وجود دورة مستنديه كاملة ومحكمة لكل من الإدارات المختلفة لدى العضو وعلى الأخص إدارة حسابات العملاء (مديرو الحسابات) وإدارة التنفيذ (التداول) وإدارة العمليات (المكاتب الخلفية) وإدارة المخاطر.
٣. التحقق من الفصل التام بين الحسابات والأرصدة سواء النقدية أو الورقية وفقاً لما تقتضيه الأحكام الواردة بهذه القواعد.
٤. التحقق من الفصل التام وعدم التداخل بين القائمين على وظيفتي إدارة حسابات العملاء والتنفيذ للمعاملات بالبورصة.



الهيئة العامة لسوق المال

٥. التحقق من الفصل التام وعدم تبادل المعلومات بين بنوك الاستثمار وإدارات البحوث التابعة لذات العضو.

٦. التحقق من أن العاملين لدى العضو يزاولون الأعمال المرخص لهم بها وغير موقع عليهم أية عقوبات.

مادة (٢٥)

تقارير المراقبين الداخليين

يلتزم المراقب الداخلي لدى العضو بإخطار الهيئة والبورصة فوراً وكتابة بالأخطاء والمخالفات لأي من القوانين واللوائح والقواعد والإجراءات والنظم الحاكمة والمنظمة للتعامل في البورصة وكذلك أية أخطاء في التنفيذ يرتكبها أي من العاملين لدى العضو فور اكتشافها. وعليه أن يقدم مذكرة تتضمن الإجراءات المتخذة والمقترحات التي يراها لازالة المخالفة وذلك قبل مضي ثلاثة أيام على اكتشافها، ما لم يكن قد تم بالفعل حل تلك المشاكل وإزالة أسبابها دون تسببها في ضرر لأي من المتعاملين أو الغير.

مادة (٢٦)

كفاءة العاملين بالشركات الأعضاء

يجب على العضو تحري الدقة عن كل من يتم تعيينه لديه من المنفذين والمراقبين الداخليين والعاملين القائمين بالإشراف على أرصدة العملاء والتعامل المباشر معهم ومديريهم، والعاملين بإدارات البحوث. ولا يجوز تعيين العاملين غير الحاصلين على ترخيص من الهيئة وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة في هذا الشأن. وللهيئة والبورصة في أي وقت طلب أية بيانات أو مستندات عن أي من العاملين لدى العضو.

مادة (٢٧)

معاملات العاملين وأعضاء مجلس الإدارة

مع الالتزام بالضوابط المنظمة للتعامل الصادرة عن الهيئة، يلتزم العضو بموافاة إدارة الرقابة على التداول بالبورصة بالبيانات الخاصة بالتداول لأي من أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء المنتدبين والمديرين والمندوبين والمنفذين العاملين لديه أو لصالح أحد أقاربهم حتى الدرجة الثانية أو الشركاء التجاريين وذلك قبل بدء المعاملة.



الهيئة العامة لسوق المال

التداول التي سيتم إدراج الأوامر الخاصة بهم خلالها على نظم التداول.

مادة (٢٨)

نظم ميكنة البيانات (معالجة البيانات آلياً)

يلتزم العضو بتوفير ما يلي:

١. الأجهزة والوسائل التكنولوجية الملائمة التي تمكنه من إدخال أوامر عملائه، والحصول آلياً على التقارير وبيانات التداول من نظام التداول الخاص بالبورصة.
 ٢. نظام آلي لتفريغ التقرير اليومي للعمليات المنفذة واستخراج القوائم وكشوف الحسابات والخصم والإضافة من والى الحسابات النقدية و الأرصدة الورقية للعملاء وإعداد كشوف الحسابات اللازمة.
 ٣. نظم الربط الآلي المطلوبة مع شركة الإيداع والقيود المركزي وأمناء الحفظ والبورصة والهيئة.
 ٤. نظام لتأمين وحفظ البيانات لمواجهة أية مشاكل في نظامه الآلي.
- وذلك كله مع مراعاة الضوابط الموضوعية في هذا الشأن ووفقاً للملاحق المرفقة.
٥. نظم محاسبية وآلية لإدارة ومواجهة المخاطر المرتبطة بالأنشطة التي يمارسها.
 ٦. إنشاء مخصصات لمواجهة هبوط أسعار الأوراق المالية فيما يتعلق بأرصدة حسابات التصويب والحسابات المعقدة.
 ٧. نظام آلي لتصنيف وإدارة أرصدة وحسابات العملاء والفصل بين الحسابات النقدية وحسابات الهامش، والأرصدة المدينة والدائنة للعملاء.



مادة (٢٩)

مراجعة نظم العمل

يلتزم العضو بالقيام بمراجعة مستمرة ودائمة لنظم العمل ولحسابات العملاء والفروع وذلك من واقع السجلات



الهيئة العامة لسوق المال

المعدة لديه لذلك الغرض، وللتأكد من سلامة تنفيذ العمليات وصحة أرصدة العملاء وعدم وجود أية مخالفات للقواعد والإجراءات المنظمة للعمل بالبورصة، كما يلتزم العضو بإعداد تقرير دوري بمراجعة نتائج أعمال كل مكتب أو فرع من فروعها بصفة دورية وأن يحتفظ بهذه التقارير لديه موضحاً بها تواريخ هذه المراجعة.

مادة (٣٠)

ضوابط التواجد بالبورصة

على جميع المنفذين والعاملين في الشركات الأعضاء والمتعاملين أثناء التواجد بمقصورة التداول أو بمقر البورصة أو أحد المباني التابعة لها الالتزام بالضوابط التالية:

١. يحظر تواجد أكثر من منفذ واحد للعضو داخل قاعة التداول. وعلى المنفذ أن يلتزم بحمل البطاقة الخاصة به والصادرة من البورصة والتي تثبت تبعيته للعضو. وفي حالة فقد هذه البطاقة يصرح للمنفذ وتحت مسئولية العضو الدخول لقاعة التداول بناءً على تفويض كتابي من العضو الذي يمثله وبعد موافقة إدارة العضوية بالبورصة.

٢. يحظر لغير الحاصلين على ترخيص لمباشرة عمليات التداول بالبورصة (المنفذين) تنفيذ عمليات التداول سواء بقاعة التداول أو من خلال نظم التداول عن بعد.

٣. في الحالات التي تتطلب دخول قنيين تابعين للعضو إلى مقر البورصة أو أحد المباني التابعة لها، يتعين أن يكون كل منهم حاملاً لتفويض كتابي من العضو مبصوماً ببصمة خاتمه، وموقع من الممثل القانوني له، وبعد موافقة الإدارة المختصة بالبورصة.

٤. يحظر التواجد أو الدخول إلى قاعة التداول بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية بها إلا بإذن من إدارة البورصة.

٥. يحظر على المنفذين استخدام أي من أجهزة الحاسب الآلي أو التليفونات وغيرها من الأجهزة التي لا تخص العضو الذي يمثله إلا بتصريح من الإدارات المختصة بالبورصة ومن العضو الذي يعمل لديه والعضو الذي تستخدم الأجهزة الخاصة به.

٦. على جميع المنفذين الالتزام بالسلوك الحسن، وبقواعد الأخلاق السليمة عليها داخل قاعة التداول والمحافظة على الهدوء أثناء ساعات العمل الرسمية.



٧. يحظر استخدام أجهزة الحاسب الآلي الموجودة داخل قاعة التداول في غير الغرض المخصص لها.
٨. الالتزام بالزى اللائق أثناء التواجد بالبورصة والحفاظ على أمن وهدوء ونظافة المكان.
٩. يحظر على الأعضاء السماح لأي من العاملين لديهم بخلاف المنفذين المعتمدين لدى البورصة من مزاوله تنفيذ العمليات أو تسجيل أوامر بقاعة التداول أو بمقر العضو من خلال شاشات التداول عن بعد، ويسري هذا الحظر على المنفذين المنتهية تراخيصهم أو الموقوفين أو من تم سحب ترخيصهم.

مادة (٣١)

حظر إعطاء ضمانات لنتائج التعامل في الأوراق المالية

لا يجوز لأي عضو إعطاء ضمان للعميل المستثمر في الأوراق المالية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضد الخسائر التي قد تنشأ بسبب التداول أو الاتفاق على نسبة ربح محددة مقدماً .

مادة (٣٢)

التعامل العادل مع العملاء

يحظر على الأعضاء والعاملين لديهم القيام بما يلي:

١. استخدام أو إقراض الأرصدة الورقية للعملاء إلا في الأحوال التي يصرح فيها للعضو بمزاولة هذه الأنشطة وفقاً لأحكام القانون ولانحته التنفيذية والقواعد والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.
 ٢. تقديم أية قروض أو تسهيلات انتمائية للعملاء إلا في الأحوال التي يصرح فيها للعضو بمزاولة هذه الأنشطة وفقاً لأحكام القانون ولانحته التنفيذية والقواعد والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.
- وذلك دون الإخلال بالأحكام الواردة بالمادة ٢٦٢ من اللائحة التنفيذية للقانون.
٣. إعطاء أية ميزة لأي عميل على حساب العملاء الآخرين كإعطاء أولوية لبيع أو شراء بعض الأوامر لبعضهم دون البعض الآخر أو دون مراعاة الأسبقية في تلقي هذه الأوامر.





الهيئة العامة لسوق المال

مادة (٣٣)

المحافظة على السرية

يلتزم جميع العاملين لدى العضو بالمحافظة على سرية حسابات وبيانات العملاء والمتعاملين بالسوق. ويحظر على جميع العاملين بالشركة العضو إفشاء أسرار أو أوامر العملاء أو الحسابات أو بيانات العملاء أو المتعاملين في السوق.

مادة (٣٤)

أوامر العملاء

يحظر تنفيذ معاملات دون وجود أوامر فعلية صادرة عن عملاء فطيين سابقة على التنفيذ ومستوفاة للشروط الواردة بهذه المادة، وتقع على عاتق العضو مسؤولية إثبات وجود هذه الأوامر وإطلاع المختصين في الهيئة والبورصة عليها بمجرد طلبها.

ويلتزم العضو بأن تتضمن الأوامر الصادرة إليه من العميل البيانات التالية على الأقل:

١. تاريخ ووقت إعطاء الأمر.
٢. كمية وسعر ونوع الأوراق المالية المطلوب التعامل عليها.
٣. اسم مصدر الأمر وصفته.
٤. شروط ومدى صلاحية الأمر.
٥. أمين الحفظ.
٦. أي شروط خاصة للعميل.
٧. أي شروط في التنفيذ من التي تتضمنها نظم التداول بالبورصة.





الهيئة العامة لسوق المال

ويجوز أن يتلقى العضو أوامر عملاءه بإحدى الوسائل التالية وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون والضوابط الصادرة من الهيئة:

١. كتابة بواسطة العميل شخصياً أو وكيله.
٢. بالفاكس إذا كان متفقاً عليه بين العميل والعضو.
٣. هاتفياً، بشرط تسجيل الأمر بواسطة العضو، وذلك على أن يكون متفقاً كتابةً بين العميل والعضو على إعطاء الأوامر هاتفياً، وبشرط إتباع الإجراءات المقررة في هذا الشأن.
٤. البريد الإلكتروني وشبكة المعلومات الدولية وفقاً للضوابط الصادرة في هذا الشأن.

مادة (٣٥)

تعارض المصالح

يلتزم العضو بإخطار العميل والحصول منه على موافقة مسبقة قبل تنفيذ أية أوامر لصالحه في الحالات التالية:

١. إذا كان العضو يشارك في تسويق أو ترويج الورقة المالية محل التعامل.
٢. إذا كان العضو قد سبق له الاشتراك في عملية طرح الورقة المالية خلال السنة الماضية.
٣. إذا كان العضو والجهة المصدرة للورقة المالية خاضعين تحت كيان قانوني واحد أو إدارة واحدة أو يوجد بينهما ارتباط.

مادة (٣٦)

العلاقة بموظفي البورصة، وغيرهم من العاملين

لا يجوز للعضو إنشاء علاقة عمل مكتوبة أو غير مكتوبة مع أي من موظفي البورصة أو موظفي أي عضو آخر في أية أعمال سواء بالأجر أو بدون أجر ولو كان ذلك في غير أوقات العمل.





الهيئة العامة لسوق المال

مادة (٣٧)

التوظيف الصوري

لا يجوز للعضو تعيين أي شخص على نحو صوري فيما يتعلق بنشاطه لتحقيق فائدة من أي نوع أو لتجاوز أحد الشروط المنصوص عليها في أحكام أي من القوانين واللوائح والقرارات والقواعد المنظمة للتعامل بالبورصة.





الهيئة العامة لسوق المال

الباب الرابع

الممارسات غير المشروعة في إجراء المعاملات بالبورصة

مادة (٣٨)

التعامل المبني على المعلومات الداخلية

مع عدم الإخلال بأي من أحكام القوانين و اللوائح و القواعد و القرارات المنظمة للعمل بالبورصة يحظر على الأعضاء والعاملين لديهم والمتعاملين في السوق الاستفادة من المعلومات الداخلية بأية صورة من الصور. ولا يجوز بأي حال للعضو أو لأحد العاملين لديه سواء كانوا من أفراد الإدارة أو أعضاء قي جهاز المراقبة الداخلية أو مشتركين في الإشراف على عملية طرح أسهم لشركة معينة أو الذين يمكن لهم بحكم مناصبهم أو بحكم طبيعة المهام التي يؤديونها الاطلاع على المعلومات الداخلية بخصوص الأوراق المالية القابلة للتداول، القيام باستغلال تلك المعلومات لحسابهم الشخصي أو إنشاء تلك المعلومات لطرف ثالث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

كما يحظر أي تعامل على ورقة مالية إذا كان المتعامل مطلعاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على معلومات جوهرية ترتبط بها و يعلم أنها قائمة ولكنها غير معلنة.

كما يتعين على الأعضاء الالتزام بالإجراءات الخاصة بالإفصاح عن تعامل الداخلين بالشركات المصدرة، وكذلك أسهم الخزينة وفقاً لما هو وارد بقواعد وإجراءات قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية وبأي قواعد أو قرارات تصدر خاصة بالتعامل المبني على معلومات داخلية.





مادة (٣٩)

التأثير غير المبرر على الأسعار و الاتفاقات غير المشروعة في السوق

يحظر على العضو والعاملين لديه التلاعب في السوق في الأسعار بأية صورة ويعد تلاعباً في الأسعار علي وجه الخصوص القيام بواحد أو أكثر من الأفعال التالية:

١. التأثير على السوق أو على الأسعار من خلال تعامل أو تنفيذ عمليات لا يؤدي إلى تغيير المستفيد الفعلي
٢. نشر أو المساعدة في نشر الأخبار غير المدققة أو المضللة ، وكذا نشر أخبار تتعلق بقرب تغير سعر ورقة مالية من أجل التأثير على أسعارها والتعامل عليها.
٣. تزويد العملاء بمعلومات أو توصيات غير دقيقة أو مضللة، أو إعطاء توصيات أو معلومات للعملاء تؤدي إلى تعاملهم بصورة مفرطة أو غير مبررة لتحقيق مصلحة خاصة أو بغرض الحصول على عمولات.
٤. العمليات المتفق عليها مسبقاً أو إجراء عمليات أو إدراج أوامر بنظم التداول بالبورصة بغرض الإيحاء بوجود تعامل على ورقة مالية أو التلاعب في أسعارها من أجل تسهيل بيعها أو شرائها .
٥. الاشتراك في أية اتفاقيات أو ممارسات تؤدي لتضليل أو خداع المستثمر أو للتأثير والتحكم بصورة مصطنعة في أسعار أحد أو بعض الأوراق المالية أو في السوق ككل .
٦. القيام منفرداً أو بالاشتراك مع آخرين بإدخال أوامر إلى نظام التداول بالبورصة يكون هدفها إعطاء صورة مضللة أو غير صحيحة عن حجم نشاط وسيولة ورقة مالية معينة في السوق.
٧. إدخال أوامر إلى نظام التداول بالبورصة بهدف التأثير المفتعل على السوق أو الأسعار دون ترتيب آثار الملكية.





الهيئة العامة لسوق المال

مادة (٤٠)

استغلال أو الاستفادة بالتنفيذ المسبق لأوامر العملاء

لا يجوز للعضو أو لأحد العاملين لديه القيام باستغلال أمر أو مجموعة أوامر صادرة إليه من عميل أو مجموعة عملاء وتكون كميات هذه الأوامر من شأنها تحريك سعر ورقة مالية أو القيام بالتداول في نفس اتجاه هذه الأوامر قبل تنفيذها بغرض تحقيق نفع للنفس أو للغير.

كما يحظر قيام العضو بالاتفاق أو بإصدار توصيات لآخرين بالتحرك في نفس اتجاه هذه الأوامر قبل تنفيذها.

مادة (٤١)

الالتزام بمكافحة غسل الأموال

على الأعضاء الالتزام بأحكام قانون غسل الأموال رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٢ ولانحته التنفيذية والنصوابط الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن.





الهيئة العامة لسوق المال

ملاحق قواعد العضوية بالبورصة

- ملحق رقم (١): المعايير والاشتراطات نمزاولة الأنشطة
- ملحق رقم (٢): طلب الانضمام لعضوية البورصة
- ملحق رقم (٣): نموذج التعريف بالشركة طالبة العضوية بالبورصة
- ملحق رقم (٤): نموذج هيكل المساهمين بالشركة.
- ملحق رقم (٥): نموذج بيان بأعضاء مجلس إدارة الشركة.
- ملحق رقم (٦): الهيكل الإداري والتنظيم القانوني للعضو.
- ملحق رقم (٧): نموذج السيرة الذاتية للعاملين بالشركة العضو.
- ملحق رقم (٨): الحد الأدنى للأنظمة التكنولوجية ومتطلبات الحاسب الآلي
- ملحق رقم (٩): بيان بالجزاءات والعقوبات.
- ملحق رقم (١٠): شهادة مراقب الحسابات بالمعايير المالية المطلوبة.
- ملحق رقم (١١): نموذج التعريف بالعميل.
- ملحق رقم (١٢): الملاحق الخاصة بنشاط الشراء والبيع في ذات الجلسة.
- ملحق رقم (١٣): الملاحق الخاصة بشراء الأوراق المالية بالهامش والاقتراض بغرض البيع.



ملحق رقم (١)
المعايير والإشتراطات لعضوية الأنشطة

قسم العضوية	نوع الأنشطة الممكنة مزاولتها	الترخيص الممنوح من الهيئة	الحد الأدنى من المعايير المالية الواجب الاحتفاظ بها	معايير تقنية وفنية	العضوية بـ شركة الإيداع المركزي	المسؤولون بالشركة
عضو منفذ يقدم بالتسوية	مجموعة الأنشطة الأساسية وتتضمن: ١. التداول الحاضر فقط دون الأجل بما في ذلك التقليل من خلال شاشات بمقر العضو. ٢. مسوق الأوراق و مسوق الصفقات خارج المقصورة.	ترخيص مسبقة	١. ألا يقل صافي رأس المال عن ألف جنيه أو ١٠% من إجمالي الالتزامات لهما أكبر. ٢. ألا يقل رأس المال المدفوع عن جنيه. ٣. ألا يقل للتأمين عن ١٠٠,٠٠٠% من حجم النشاط السنوي ويحدد أنسب ٤. معايير أخرى	الالتزام بالعضويات الموضوعه من قبل البورصة وشركة المقاصة للربط الآلي ووجود نظم آليه بالشركة وفقاً لما هو وارد بقواعد العضوية.	عضو بالشركة	مسؤولين بالشركة
عضو منفذ ويقوم بالأنشطة المتخصصة ومزاولة الأعمال	مجموعة الأنشطة الأساسية بالإضافة إلى الأنشطة المتخصصة التالية: - شراء الأوراق المالية بالهامش - الإفراض بغرض البيع - الطروحات العامة والخاصة وعروض الشراء. - شراء وبيع الأوراق المالية في ذات الجلسة. - التداول الإلكتروني. - الأنشطة المتخصصة التي تضاف.	بالإضافة لترخيص المسرة يجب توافر ترخيص لأيا من الأنشطة المطلوب مزاولتها	١. ألا يقل صافي رأس المال عن ٧٥٠ ألف جنيه أو ١٥% من إجمالي الالتزامات لهما أكبر. ٢. ألا يقل رأس المال المدفوع عن ٢٥٠ ألف جنيه. ٣. ألا يقل التأمين عن ١٠٠,٠٠٠% من حجم النشاط السنوي ويحدد أنسب ٤. مراعاة الضمانة المالية حسب كل نشاط. ٥. معايير أخرى	عضو بالشركة	عضو بالشركة	مسؤولين بالشركة



الهيئة العامة لسوق المال





الهيئة العامة لسوق المال

عضو منقاد ويقوم بالتسوية من خلال أحد أبناء الحفظ	مجموعة الأنشطة الأساسية	ترخيص مسررة	١. ألا يقل صافي رأس المال عن ١٠٠ ألف جنيه أو ١٥% من إجمالي الالتزامات أيهما أكبر . ٢. ألا يقل رأس المال المطروح عن ١٠٠ ألف جنيه. ٣. ألا يقل التامين عن ١٠٠,٠٠٠% من حجم النشاط السنوي ويحدد النسب ٥,٠٠٠ جنيه. ٤. مراعاة الضممة المالية حسب كل نشاط. ٥. معايير أخرى	غير عضو بالشركة	
--	-------------------------	-------------	---	-----------------	--





الهيئة العامة لسوق المال

ملاحظة : يصدر بالحد الأدنى من المعايير المالية الواجب الاحتفاظ بها بها قرارا من مجلس إدارة البورصة ويكون هذا القرار نافذاً بعد اعتماده من الهيئة العامة لسوق المال.

معاملي رئيسي	المتعاملون الرئيسيون	تراخيص متعاملين رئيسي، وتراخيص التعامل والوساطة والمسمرة في السندات.	النسبة للشركات العاملة : 1. يحتفظ في كل وقت بصافي رأس المال لا يقل عن ٥ مليون أو ١٥% من إجمالي الالتزامات أيهما أكبر. 2. ألا يقل رأس المال المتصدر عن ٢٠ مليون. 3. ألا يقل التأمين عن ١٠٠.٠٠١% من حجم النشاط السنوي ويحدد أنسي ٥٠٠٠٠ جنيه. 4. معايير أخرى	معايير أخرى
أمين الحفظ	امناء الحفظ	تراخيص أمين حفظ	بالنسبة للبنوك إلا يقل صافي حقوق الملكية عن ٢٥٠ مليون جنيه. وبالنسبة للشركات العاملة: 1. ألا يقل صافي رأس المال عن ٧٥٠ ألف جنيه أو ١٥% من إجمالي الالتزامات أيهما أكبر . 2. ألا يقبل رأس المال المتصدر والمفوق عن ١٠ مليون جنيه . 3. ألا يقل التأمين عن ١٠٠.٠٠١% من حجم النشاط السنوي ويحدد أنسي ٥٠٠٠٠ جنيه. 4. معايير أخرى	عضو بالشركة
			عضو بالشركة	عضو بالشركة





الهيئة العامة لسوق المال

**ملحق رقم (٢)
طلب الانضمام لعضوية البورصة**

السادة / لجنة العضوية ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية

تحية طيبة وبعد ،

تتقدم شركة /

بطلب الانضمام لعضوية ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية وفقا لقواعد العضوية
بالبورصة الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال في / / ٢٠٠٦ ،
على أن يتم إدراج الشركة بقسم : _____

والأنشطة التي ترغب الشركة في مزاولتها هي:

وتتعهد الشركة و ويقر ممثلها القانوني بما يلي :

١. بالالتزام بكافة القواعد والإجراءات الحاكمة والمنظمة للعمل بالبورصة وما يطرأ عليها من تعديلات وكذا بالالتزام في كل وقت بالمعايير والأشتراطات الفنية والتقنية والمالية التي تعتمدها الهيئة لمزاولة الأنشطة.
٢. بالمسئولية عن صحة جميع البيانات والمستندات المقدمة والمرفقة بالطلب وأنها ووفقا لأخر تعديل وأنها مبصومة ببصمة خاتم الشركة ، والتعهد بتحديثها فور حدوث أي تعديلات عليها وموافاة البورصة بهذه التعديلات فور حدوثها .

التاريخ : / / ٢٠

اسم الممثل القانوني للشركة /

صفته /

التوقيع /

ختم الشركة /





الهيئة العامة لسوق المال

ملحق رقم (٣)
نموذج التعريف بالشركة طالبة العضوية بالبورصة

١. اسم الشركة:
٢. جهة ورقم وتاريخ القيد في السجل التجاري:
٣. القانون الخاضع له الشركة:
٤. رقم وتاريخ القيد بسجلات البورصة:
٥. محل مزاولة النشاط:
٦. عنوان المركز الرئيسي:
٧. عناوين الفروع التابعة لها:

٨. التراخيص الممنوحة من الهيئة:

#	التراخيص الممنوح	تاريخ الترخيص	رقم الترخيص
١			
٢			
٣			
٤			

٩. رأس المال المرخص به:
١٠. رأس المال المصدر:
١١. رأس المال المدفوع:
١٢. عدد الأسهم المصدرة:
١٣. القيمة الاسمية للسهم والقدر المدفوع:
١٤. عدد أسهم الخزينة وتاريخ الشراء:
١٥. عدد الأسهم القائمة (المصدرة - الخزينة):
١٦. نهاية السنة المالية:
١٧. نوع الاكتتاب في رأس المال:
١٨. مدى طرح الشركة أسهما لها في طرح عام:
١٩. نوع الورقة المالية: أوراق ملابية
٢٠. مدى طرح أسهم للشركة بشهادات إيداع:
٢١. مدى قيد أسهم الشركة بالبورصة:
٢٢. تاريخ القيد بالبورصة:
٢٣. نوع الجدول المعقيدة به الشركة:
٢٤. رأس المال المعقيد:
٢٥. عدد الأسهم المعقيدة:

إيداع مركزي

التاريخ: ٢٠ / /

اسم الممثل القانوني للشركة /

صفته /

التوقيع /

ختم الشركة /



التلفون: ٥٧٩٤٧٦١ (+٢٠٢)

الفاكس: ٥٧٤٥٥٩٨ (+٢٠٢)

Website: www.cma.gov.eg

٢٠ شارع صلا الدين - القاهرة - ج.م.ع
البريد البريدي: ١١١١١ - ص.ب.: ٦١٨ - القاهرة



الهيئة العامة لسوق المال

ملحق رقم (٤)
هيكل المساهمين بالشركة

بيان بهيكل المساهمين بشركة /

وفقا للمستندات الرسمية بتاريخ / /

الصفة من حيث عضوية مجلس الإدارة	الصفة من حيث التأسيس	بنسبة الملكية	عدد الأسهم المملوكة له	اسم المساهم	
					١
					٢
					٣
				باقي عدد المساهمين عدد () مساهم	
		١٠٠%	إجمالي عدد الأسهم XX	إجمالي عدد المساهمين بالشركة () مساهم	

ملاحظات :

يتضمن هذا البيان أسماء وبيانات جميع السادة المساهمين المالكين لنسبة ١ % على الأقل وكذلك العادة المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة من المساهمين الحاليين بغض النظر عن نسبة ملكيتهم.

التاريخ : / / ٢٠

اسم الممثل القانوني للشركة /

صفته /

التوقيع /





الهيئة العامة لسوق المال

**ملحق رقم (٥)
بيان بأعضاء مجلس إدارة الشركة**

اسم العضو	عدد الأسهم المملوكة له	بنسبة	ممثل العضو في حالة كون العضو شخص معنوي
١			
٢			
٣			
٤			
٥			
٦			
٧			
٨			
٩			
الإجمالي	XX	XX%	-----

ملاحظات:

مبين بالجدول عاليه اسم ممثل العضو في حالة كون العضو شخص معنوي.

التاريخ: ٢٠ / /

اسم الممثل القانوني للشركة /

صفته /

التوقيع /

ختم الشركة /





الهيئة العامة لسوق المال

ملحق رقم (٦)
بيان الهيكل الإداري والعاملين لدى الجهة طالبة العضوية

نموذج التوقيع	الاسم	المسمى الوظيفي	الصفة
		رئيس مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة
		العضو المنتدب	العضو المنتدب
			الممثل القانوني
			باقي أعضاء مجلس الإدارة
			المديرين التنفيذيين
			المنفذين المعتمدين لدى البورصة
			العاملين لدى العضو الذين لهم تعامل مباشر مع الجمهور

مرفق بهذا النموذج الهيكل التنظيمي للشركة

التاريخ: ٢٠ / /

اسم الممثل القانوني للشركة /

صفته /

التوقيع /

ختم الشركة /





الهيئة العامة لسوق المال

ملحق رقم (٧)
"نموذج السيرة الذاتية للعاملين بالشركة العضو:"

البيانات الشخصية:

الاسم:

الجنسية:

تاريخ الميلاد:

الجنس:

الوظيفة الحالية:

معلومات الاتصال

العنوان:

تليفون:

المحمول:

البريد الإلكتروني:

الفاكس:

١ - المؤهلات الدراسية

المؤهل (مركز التخرج أو الإقليم)	تاريخ الحصول عليه

٢ - الوظائف و الخبرات السابقة

الخبرات السابقة (تاريخ العمل الإجمالي)	عدد سنوات الخبرة

٣ - المسمى الوظيفي الحالي:

الإختصاصات الحالية

التليفون : ٥٧٩٤٧٦١ (+٢٠٢)

الفاكس : ٥٧٤٥٥٩٨ (+٢٠٢)

Website: www.cma.gov.eg



٢٠ شارع عماد الدين - القاهرة - ج.م.ع
ب.ز البريدي: ١١١١١ - ص.ب.: ٦١٨ - القاهرة



الهيئة العامة لسوق المال
- المهارات -

مستوى الإجابة	المهارات المتطلبها

٥- اللغات

مستوى الإجابة	اللغات

ملاحظات إضافية :

التاريخ : ٢٠ / /

اسم الممثل القانوني للشركة /

صفته /

التوقيع /

ختم الشركة /





الهيئة العامة لسوق المال

ملحق رقم (٨)

الحد الأدنى للأنظمة التكنولوجية ومتطلبات الحاسب الآلي

يبين بهذا الملحق :

1. مواصفات أجهزة الحاسب الآلي المستخدمة .
2. مواصفات خطوط الربط المستخدمة .

مع ملاحظة أن الحد الأدنى من المواصفات كما يلي:

1. بالنسبة لأجهزة الحاسب الآلي لجميع أعضاء البورصة يجب أن الحد الأدنى كما يلي :

- Pentium ٤
- RAM ٢٥٦ MB
- HD ٤٠ GB
- Network Card ١٠/١٠٠

2. وجود خط ربط مع البورصة بالمواصفات التالية :

- ٦٤ KB لكل شاشة داخل مكاتب العضو متصلة بالبورصة و ٥١٢ KB لوزاد عدد الشاشات عن ثلاثة .
- توفير أجهزة الاتصال التي تستخدم للربط بين الشركة والبورصة Router

3. أجهزة طباعة حديثة

التاريخ : / / ٢٠

اسم الممثل القانوني للشركة /

صفته /

التوقيع /

ختم الشركة /





الهيئة العامة لسوق المال

ملحق رقم (٩)
بيان بالجزاءات والعقوبات الموقعة على الجهة طالبة العضوية

تحريرا في ---/---/---

تقر

الشركة/

وعنوانها

بأنها لم يوقع عليها جزاءات من الهيئة العامة لسوق المال من تاريخ التأسيس و حتى تاريخه .

أو

أنها خضعت للجزاءات التالية فقط حتى تاريخ تقديم هذا البيان:

مسلسل	نوع الجزاء	تاريخ بدء التطبيق	تاريخ نهاية التطبيق
١			
٢			
٣			
٤			
٥			

وفي جميع الأحوال يرفق شهادة من قبل الهيئة العامة لسوق المال تفيد مدى فرض أي نوع من الجزاءات أو العقوبات على الشركة طالبة العضوية و شهادة من شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي مدى التزامها بالوفاء بالتزاماتها تجاه عملية المقاصة والتسوية وصندوق ضمان التسويات.



التاريخ: ٢٠ / /

اسم الممثل القانوني للشركة /

صفته /

التوقيع /

ختم الشركة /

التلفون: ٥٧٩٤٧٦١ (+٢٠٢)

الفاكس: ٥٧٤٥٥٩٨ (+٢٠٢)

Website: www.cma.gov.eg

٢٠ شارع عماد الدين - القاهرة - ج.م.ع
البريدى: ١١١١١ - ص.ب.: ٦١٨ - القاهرة



ملحق رقم (١٠)
شهادة مراقب الحسابات بالمعايير المالية المطلوبة

البيان	سجني للمال	الهيئة الكلية
رأس المال المدفوع	X	
+ الاحتياطات	X	
+ الأرباح المحتجزة (الخسائر المرحلة)	X	
+ أرباح (وخسائر) الفترة	X	
- أسهم الخزينة	(X)	
صافي حقوق المساهمين		XX
<u>يضاف:</u> القروض المساندة المستوفاة للشروط الواردة بالمادة (٢٩٢) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢	X	
		XX
<u>يخصم:</u> الأصول الثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك) و الأصول الأخرى التي لا يسهل تحويلها إلى نقدية خلال ٣ أيام عمل	X	
الأصول غير الملموسة (بما في ذلك مصروفات التأسيس و المصروفات المؤجلة)	X	
المصروفات المدفوعة مقدما	X	
كافة الأرصدة المستحقة على الغير من مدينين و أوراق قبض و التي مضى على تاريخ استحقاقها أكثر من ١٥ يوم	X	
كافة الأرصدة المدينة المضمونة بضمانات لا يمكن تصفيتها بالبيع خلال ٣ أيام عمل	X	
أية مطالبات عن تعويضات تأمينية مضى أكثر من ٣٠ يوما على تاريخ تقديمها أو ٤٥ يوما من تاريخ وقوع الخطر (تاريخ تحقيق الخسارة).	X	
أية مطالبات ومستحقات لصندوق ضمان التسويات غير مسجلة بالدفاتر.	X	
مساهمة الشركة في كل من شركة الإيداع المركزي وصندوق ضمان التسويات وأية شركة تابعة.	X	
الزيادة في قيمة التزامات الشركة لتسوية عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش عن قيمة حقوق العملاء الملفذ الشراء لصالحهم	X	
الانخفاض في قيمة الضمانات المقدمة من عملاء الحسابات الأجلة عن الحد الأدنى المقرر لكل عميل	X	
		(X)
صافي رأس المال		X
<u>يخصم:</u> الزيادة في أرصدة حسابات العملاء المدينين المضمونة بورقة مالية واحدة عن ١٥% من التمويل المتاح		X



نموذج التعرف على العميل

الهيئة العامة لسوق المال					
اسم العميل	الجنسية	تاريخ الميلاد	تليفون المنزل	المحمول	البريد الالكتروني
عنوان العميل	الحي	المدينة	المحافظة		الرقم البريدي
مهنة العميل	منصب العميل	تليفون العمل			عدد السنوات بالوظيفة
جهة عمل العميل	عنوان جهة العمل				
نوع بطاقة تحقيق الشخصية <input type="checkbox"/> جواز سفر <input type="checkbox"/> بطاقة شخصية <input type="checkbox"/> بطاقة عائلية <input type="checkbox"/> رقم قومي <input type="checkbox"/> أخرى (تذكر) _____ رقم بطاقة تحقيق الشخصية _____ تاريخ الاصدار ____/____/____ جهة الاصدار _____ صالحة حتى ____/____/____					

اسماء الأشخاص المرخصين بالتعامل على الحساب					
اسم المتعامل على الحساب (1)	الجنسية	علاقته بالعميل	رقم التليفون	المحمول	البريد الالكتروني
عنوان المتعامل على الحساب (1)	الحي	المدينة	المحافظة		الرقم البريدي
وظيفة المتعامل على الحساب (1)	جهة عمل المتعامل على الحساب				
نوع بطاقة تحقيق الشخصية (1) <input type="checkbox"/> جواز سفر <input type="checkbox"/> بطاقة شخصية <input type="checkbox"/> بطاقة عائلية <input type="checkbox"/> رقم قومي <input type="checkbox"/> أخرى (تذكر) _____ رقم بطاقة تحقيق الشخصية _____ تاريخ الاصدار ____/____/____ جهة الاصدار _____ صالحة حتى ____/____/____					

اسم المتعامل على الحساب (2)	الجنسية	علاقته بالعميل	رقم التليفون	المحمول	البريد الالكتروني
عنوان المتعامل على الحساب (2)	الحي	المدينة	المحافظة		الرقم البريدي
وظيفة المتعامل على الحساب (2)	جهة عمل المتعامل على الحساب				
نوع بطاقة تحقيق الشخصية (2) <input type="checkbox"/> جواز سفر <input type="checkbox"/> بطاقة شخصية <input type="checkbox"/> بطاقة عائلية <input type="checkbox"/> رقم قومي <input type="checkbox"/> أخرى (تذكر) _____ رقم بطاقة تحقيق الشخصية _____ تاريخ الاصدار ____/____/____ جهة الاصدار _____ صالحة حتى ____/____/____					

الصفحة الاولى

تم تعديل هذا النموذج في ٢٠٠٢/١٢/٨





تابع نموذج التعرف على العميل

الهيئة العامة للغرفة التجارية والصناعية المصرية			
اسم الشركة		الشكل القانوني	
رقم السجل التجاري		رقم البطاقة الضريبية	
عنوان الشركة		الحي	المدينة
دولة التأسيس		رقم التليفون	الفاكس
مؤسسة وفقا لقانون		طبيعة نشاط الشركة	
الرقم البريدي		المحافظة	
البريد الإلكتروني		البريد الإلكتروني	
الإقامة الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للتعامل على الحسابات			
اسم الشخص (1)		الجنسية	تاريخ الميلاد
عنوان الشخص (1)		الحي	المدينة
علاقة الشخص الطبيعي بالشركة (1)		تليفون العمل	
نوع بطاقة تحقيق الشخصية (1) <input type="checkbox"/> جواز سفر <input type="checkbox"/> بطاقة شخصية <input type="checkbox"/> بطاقة عائلية <input type="checkbox"/> رقم قومي <input type="checkbox"/> أخرى (انكر) _____			
رقم بطاقة تحقيق الشخصية _____ تاريخ الاصدار ____/____/____ جهة الاصدار _____ صلاحية حتى ____/____/____			
اسم الشخص (2)		الجنسية	تاريخ الميلاد
عنوان الشخص (2)		الحي	المدينة
علاقة الشخص الطبيعي بالشركة (2)		تليفون العمل	
نوع بطاقة تحقيق الشخصية (2) <input type="checkbox"/> جواز سفر <input type="checkbox"/> بطاقة شخصية <input type="checkbox"/> بطاقة عائلية <input type="checkbox"/> رقم قومي <input type="checkbox"/> أخرى (انكر) _____			
رقم بطاقة تحقيق الشخصية _____ تاريخ الاصدار ____/____/____ جهة الاصدار _____ صلاحية حتى ____/____/____			

الصفحة التالية



تم تعديل هذا النموذج في ٢٠٠٣/١٢/٦



تابع نموذج التعرف على العميل

رقم الكود الموحد	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	هل تعاملت مع المصارف والسفوح المالية من خلال شركة أخرى؟
معرفة أساسية <input type="checkbox"/> معرفة مستثمر خبير <input type="checkbox"/>	معرفة بسيطة جدا <input type="checkbox"/> معرفة جيدة <input type="checkbox"/>	ما هي درجة معرفة العميل بنشاط الاستثمار في مجال الأوراق المالية؟
ارباح رأسمالية طويلة الاجل <input type="checkbox"/> ارباح رأسمالية قصيرة الاجل (مضاربة) <input type="checkbox"/>	عائد دوري <input type="checkbox"/> ارباح رأسمالية قصيرة الاجل (مضاربة) <input type="checkbox"/>	ما هو الهدف الاستثماري للعميل؟
<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	هل يواجه العميل صعوبات في اضافة استثمارات جديدة لمحفظة الاستثمارية؟
<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	هل يعتمد العميل على استثمارات لمواجهة الانفاق المعيشي؟
صفر-3 سنوات <input type="checkbox"/> متوسط الاجل (3-10 سنوات) <input type="checkbox"/> قصير الاجل (3-5 سنوات) <input type="checkbox"/> طويل الاجل (10 سنوات فأكثر) <input type="checkbox"/>		ما هو المدى الزمني المخطط لتحقيق الاهداف الاستثمارية للعميل؟
لا يقبل تقلبات السوق <input type="checkbox"/> يقبلها بدرجة كبيرة <input type="checkbox"/>	يقبلها بدرجة معقولة <input type="checkbox"/> يقبلها بصورة مطلقة <input type="checkbox"/>	ما هي درجة تقبل العميل للتقلبات قصيرة الاجل في اسعار الاوراق المالية المتداولة بالسوق؟
<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	هل يملك العميل مصادر دخل أخرى لمواجهة النفقات المعيشية الطارئة غير المتوقعة؟
<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	خلال السنوات الخمس القادمة، هل يتوقع العميل زيادة في دخله السنوي؟
صفر <input type="checkbox"/> 3-4 أفراد <input type="checkbox"/>	1-2 فرد <input type="checkbox"/> 5 أفراد فأكثر <input type="checkbox"/>	ما هو عدد أفراد أسرة العميل؟ (لحساب الشخص الطبيعي فقط)
أقل من 50,000 جنيه <input type="checkbox"/> 500,000 - 1,000,000 جنيه <input type="checkbox"/>	99,999.50,000 جنيه <input type="checkbox"/> 500,000 جنيه فأكثر <input type="checkbox"/>	ما هو حجم المحفظة المتوقع تكوينها خلال المدى الزمني الذي يحقق الاهداف الاستثمارية للعميل؟
التاريخ	توقيع العميل	
التاريخ	توقيع الشخص المفوض بالتعامل على الحساب (1)	
التاريخ	توقيع الشخص المفوض بالتعامل على الحساب (2)	

